

كومنارى عيراق
دادگای بالاى ئيتىحادى

جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥/اتحادية ٢٠٢٣

تشكت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/١٢ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد غالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعى:

١- محمود حسين رضا العكيلي/ أمين العام حزب الأمة العراقية.
وكيلهما المحامي يعمر طاهر محمد.
٢- المرشح نهاد عباس شهاب.

المدعى عليه: رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة/ إضافة لوظيفته وكيله المستشار القانوني هناء محمد حسين.

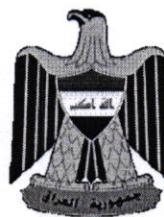
الادعاء:

ادعى المدعىان بواسطة وكيلهما أن المدعي الثاني نهاد عباس شهاب سبق وأن رشح لانتخابات مجلس النواب للدورة الخامسة التي جرت في ٢٠٢١/١٠/١٠ عن حزب الأمة العراقية (المنطقة الانتخابية - ١٢ / المنصور)، إلا أنه تفاجئ بقرار شموله بإجراءات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بموجب كتابها المرقم (١٨٢٧) في ٢٠٢١/٦/١٣ في حين أنه من المفصولين السياسيين، وقد طعن بالقرار المذكور لدى (محكمة التمييز الاتحادية/ هيئة التمييز المختصة بنظر الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة) بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٦ وصدر قرارها المرقم (٦٥٥/تمييز مساعدة وعدالة/٢٠٢١) بنقض قرار الهيئة وذلك في ٢٠٢١/٨/٣ أي بعد المصادقة على أسماء المرشحين وذلك بسبب تعمد أو تقدير المدعي عليه بعد إحضار الملف إلى المحكمة إلا بعد المصادقة على الأسماء ولهذا السبب خسر الحزب مقعداً في الانتخابات كان مضموناً وذلك لكون المرشح يمتلك جماهيرية وشعبية في منطقة

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

كۆماری عێراق
دادگای بالاى ئیتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥/اتحادية/٢٠٢٣

الترشيح مما سبب أضراراً معنوية ونفسية له ولعائلته من جهة وللحزب وجماهيريته من جهة أخرى، لذا طلباً من المحكمة الاتحادية العليا دعوة المدعى عليه للحضور أمام المحكمة والحكم عليه بالتعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار للمدعي الثاني ولحزب الأمة العراقية وتحميله الرسوم وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٥/ اتحادية/ ٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها استناداً إلى أحكام المادة (٢١ /أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وتبلغ المدعى عليه بعرضتها ومستنداتها على وفق البند (ثانياً) من المادة ذاتها، فأجابت وكيلته باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/١/٢٥ وطلبت بموجبها رد الدعوى لعدم اختصاص المحكمة بنظرها، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا تم تعيين موعد للنظر في الدعوى من دون مرافعة استناداً إلى المادة (٢١ /ثالثاً) منه، وفيه تشكلت المحكمة وبشر بنظر الدعوى، دققت المحكمة ما جاء في دعوى المدعىين والأسانيد والطلبات الواردة فيها وما جاء في لائحة وكيلة المدعى عليه وحيث إن المحكمة أكملت تدقيقاتها أفهم خاتم المحضر وأصدرت قرارها الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن دعوى المدعىين تضمنت طلب الحكم لهما بالتعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار لحزب الأمة العراقية ومرشحه المدعي الثاني لعدم المدعى عليه إضافة لوظيفته في تأخير تقديم إضبارة المدعي الثاني إلى ما بعد المصادقة على أسماء المرشحين وتسببه في خسارة حزب الأمة العراقية مقعداً في مجلس النواب لدورته الانتخابية الخامسة التي جرت انتخاباتها في ٢٠٢١/١٠/١٠ ومن ثم تحويل المدعى عليه إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة. ومن خلال تدقيق إضبارة الدعوى ومستنداتها ولائحة وكيلة المدعى عليه إضافة لوظيفته تجد المحكمة أن النظر في موضوع دعوى المدعي يقع خارج اختصاص هذه المحكمة إذ إن اختصاصاتها محددة بموجب المادتين (٩٣ و ٥٢) من دستور جمهورية العراق

الرئيس

جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

٢

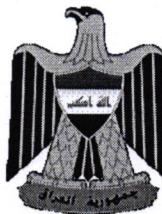
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٤١٩ - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كۆماری عێراق
دادگای بآلی ئیتیحادی



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥/اتحادية/٢٠٢٣

وال المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٥ المعدل وليس من بين الاختصاصات المحددة في المواد المذكورة آنفاً النظر في الطلبات الواردة في عريضة دعوى المدعين مما يجعل دعواهما حرية بالرد لعدم الاختصاص، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعين محمود حسين رضا العكيلي أمين عام حزب الأمة العراقية ونهاد عباس شهاب وتحميلهما المصاروفات القضائية كافة بما فيها أتعاب محاماة وكيلة المدعي عليه إضافة لوظيفته مبلغاً مقداره مائة ألف دينار، وصدر الحكم باتاً وبالاتفاق واستناداً إلى أحكام المادة (٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٠/١٤٤٤/رجب هجرية الموافق ٢٠٢٣/٢/١٢ ميلادية.

القاضي
 Jasim Mohammad Aboud
 رئيس المحكمة الاتحادية العليا